

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والعشرين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف،

يوم الثلاثاء، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد فاليري لوشجينين (الاتحاد الروسي)

الرئيس (تكلم بالروسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٢٥ لمؤتمر نزع السلاح. سيواصل المؤتمر اليوم مناقشته المركزة بشأن البند ٣ من جدول الأعمال المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي". ووفقاً للجدول الزمني المقرر سابقاً، يكرس عمل هذه الجلسة العامة لمسألة الشفافية وتدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي، ومن بينها التدابير المتخذة في سياق الوثيقة CD/1679. وترد البلدان التالية مدرجة في قائمة المتحدثين: باكستان وكوبا والصين وبيلاروس وإيطاليا وأيرلندا والبرازيل وفرنسا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين والسويد.

أعطي الكلمة الآن لأول المتحدثين، سفير باكستان، السيد مسعود خان.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): لقد أتيتم، أيها السيد الرئيس، بطراز قيادة جديد إلى مؤتمر نزع السلاح. فقد مزجتكم مزيجاً سلساً بين الجوهر والإجراء، فبرهنتم بذلك كيف يمكننا بدء المفاوضات بشأن قضايا أساسية ملحة، إذا ما قررنا أن نفعل ذلك. وأسلوب العمل هذا يتوافق جيداً مع النهج المشترك الذي اتبعه رؤساء المؤتمر الستة أثناء العام.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في ٨ حزيران/يونيه نيابة عن مجموعة الـ ٢١. وإننا على وجه الخصوص نشاطر المجموعة ما يساورها من قلق إزاء الآثار السلبية المترتبة على استحداث ونشر شبكات دفاعية مضادة للقذائف التسيارية ومواصلة السعي إلى حيازة تكنولوجيا عسكرية متقدمة قادرة على الانتشار في الفضاء الخارجي. إن هذا الاتجاه يزعزع الاستقرار الاستراتيجي ويحدث اضطراباً في عملية تحديد الأسلحة ويزيد من مخاطر مواصلة عسكرة الفضاء وحدث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن من المصلحة المشتركة للبشرية جمعاء استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية. وميثاق الأمم المتحدة يلزمنا بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. هذا الالتزام يشمل الأنشطة الفضائية للدول الأعضاء. إن تسليح الفضاء الخارجي ليس ضرباً من الخيال العلمي؛ فهو إمكانية بيّنة وأخذة في التنامي. ونشر أسلحة في الفضاء من شأنه زيادة الحروب شدةً في كرتنا الأرضية. ومن ثم، فإن العمل على منع حدوث سباق تسلح من شأنه أن يساعد على درء خطر جسيم محيق بسلم الكرة الأرضية وأمنها.

ومؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل التفاوضي الوحيد لشؤون نزع السلاح، يتولى المسؤولية الرئيسية عن التفاوض على معاهدة أو معاهدات متعددة الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وعن إبرامها.

وفي العام الماضي، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجدداً بأن الآراء بشأن وضع تدابير تستهدف تعزيز الشفافية والثقة والأمن في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية آخذة في التقارب بشكل متزايد. ودعت إلى تدعيم وترسيخ النظام القانوني المعمول به في الفضاء الخارجي تعزيزاً لفعالته. كما أصدرت الجمعية العامة توجيهين محددتين فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح. فقد دعت المؤتمر إلى إتمام دراسة وتحديث الولاية الواردة في مقرره المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ وإلى إنشاء لجنة مخصصة بالسرعة الممكنة أثناء دورته لعام ٢٠٠٦. وينبغي لنا أن نعتبر هذا موعداً نهائياً. وحثت الدول التي تضطلع بأنشطة في الفضاء الخارجي، فضلاً عن الدول المهتمة بالاضطلاع بأنشطة فيه، على أن تبقي المؤتمر على اطلاع بما يجرز في المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف من تقدم في هذا الشأن.

إن دور التكنولوجيا الفضائية في حياتنا اليومية قد بات ذات الانتشار. فلم يسبق قط للمعلومات والاستخبارات والاتصالات والأعمال المصرفية والتعاملات الاقتصادية، والملاحة، بل وعمليات اتخاذ القرارات السياسية والاستراتيجية، أن كانت تعتمد بهذه الدرجة على التكنولوجيات الفضائية ذات الاستخدام المزدوج التي تشهد هي ذاتها نمواً سريعاً. وثمة مئات من السواتل يتم بواسطتها توجيه عمليات الإنترنت والبث التلفزيوني والاستهداف الدقيق بالأسلحة العسكرية، على سبيل المثال لا الحصر. هذا النمو سيفضي إلى تسليح الفضاء الخارجي إن لم تتخذ تدابير مضادة مكافئة. وعلاوة على ذلك، فإن التمييز بين الاستخدامات والتطبيقات والموجودات المدنية والعسكرية هو تمييز نظري. والواقع أن هذه المغالطة تعوق إجراء مناقشة مقنعة لمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن الأمن الفضائي ليس خياراً، بل هو ضرورة حتمية.

وفي سياق مؤتمر نزع السلاح، تطرح بعض الوفود مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي كمسألة مرتبطة فقط بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، مطالبةً بإزالة هذا الربط تيسيراً للتفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية. ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ليس مسألة تطفلية، بل هو مسألة تستحق الاهتمام في حد ذاتها. وفي الواقع أن المسائل الأساسية الأربع جميعها - أي نزع السلاح، ومعاهدة المواد الانشطارية، ووقف حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية السلبية - تشكل أساس عملنا في المؤتمر.

إن الهدف من منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هو وقائي - وقف إدخال أسلحة فضائية من خلال المراقبة والتحقق. والنظام القائم حالياً - وقوامه معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ واتفاق القمر لعام ١٩٨٤ ومعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢، الملغاة - تعتريه ثغرات كبيرة لا يمكن سدها إلا بصك قانوني جديد.

إننا ما فتئنا نجادل، حتى أثناء هذه الدورة، بأن الوقت قد حان، بل وأصبح أكثر من ناضج، لإجراء مناقشات ومفاوضات مركزة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وثمة عناصر ممكنة لمعاهدة، قدمتها سبعة بلدان عام ٢٠٠٢، باتت مطروحة للبحث. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، السنة تلو السنة، قرارات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وعممت روسيا والصين وثائق بشأن التعاريف والتحقق والشفافية وتدابير بناء الثقة. وثمة مؤتمرات نُظمت برعاية معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (اليونيدير)، آخرها عُقد في آذار/مارس من هذا العام، زادت تفهمنا لضرورة وسبل وقف استحداث ونشر أسلحة في الفضاء الخارجي.

إن اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي قد أنجزت قدراً كبيراً من العمل في هذا الشأن في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢. ومنذ عام ١٩٩٢، قام دبلوماسيون داخل المؤتمر وخارجه، فضلاً عن واضعي سياسات وموظفين رسميين في المجمع العسكري - الصناعي، بالتباحث بشأن تعريف المعاهدة المقترحة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وبشأن نطاق هذه المعاهدة وأوجه تطبيقها. وفي العام المنصرم، منذ أن بدأتُ أمثلُ باكستان في المؤتمر، شهدتُ قدراً متزايداً من النشاط والنقاش بشأن هذا الموضوع. فالحكومات والأوساط الصناعية والمجتمع المدني - جميعهم أبدوا اهتماماً كبيراً في ضمان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية.

إننا نقدر ما أبدته بعض البلدان عام ٢٠٠٣ من مرونة تيسيراً للاتفاق على مقترح السفراء الخمسة المستند إلى برنامج عمل شامل ومتوازن. والشروع في العمل في هذا الإطار بلا محاذير أو انحرافات قد بات مطلباً معقولاً.

إن البيان الذي ألقيناه، أيها السيد الرئيس، في ٨ حزيران/يونيه كان موضع تقدير خاص لدينا. فقد أضاف وزناً وخصوصية إلى مناقشتنا بإجابته على عدد من الأسئلة بدقة فنية ملحوظة. وإن التباحث بشأن التعهدات الثلاثة - التعهد بعدم النشر، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وعدم الانتشار - التي يتضمنها اقتراحكم الداعي إلى صياغة معاهدة جديدة لمنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، من شأنه أن يدفع عجلات المؤتمر قُدماً طيلة الأشهر القادمة. والورقات المقدمة من الصين وكندا والسويد قد رسّخت تفهمننا الأساسي لما ينطوي عليه ذلك من مفاهيم وقضايا.

كما نقدر الاقتراح الكندي الداعي إلى زيادة الحوار بين هيئات الأمم المتحدة المختلفة التي لديها اهتمام في الفضاء الخارجي، ومن بينها اللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومؤتمر نزع السلاح، والجمعية العامة للأمم المتحدة. وتعكف هذه المحافل على تنظيم عدد من الاجتماعات غير الرسمية، إلا أنها لا تفضي إلى أية حصيلة جوهرية. إن "تقارب" هذه المنظمات بشأن مسائل الفضاء الخارجي يلزم تحويله إلى تآزر حقيقي من أجل إقامة حوار غرضه تحقيق نتائج. وينبغي لتدابير بناء الثقة والشفافية أن تتكامل بصك قانوني مناسب. وحجر العثرة هو مؤتمر نزع السلاح، الذي ما زال يواجه طريقاً مسدوداً فيما يتعلق بضرورة توافق الآراء بشأن برنامج العمل. ولهذا أثر سلبي في الأمن الفضائي.

وحتى مع عمل الدول المرتادة للفضاء على زيادة التعاون فيما بينها، فالبعض منها يشدد في مذاهبه العسكرية تشديداً أكبر على استخدام الفضاء الخارجي للأغراض الأمنية. فالمذاهب العسكرية التي تسعى إلى الهيمنة التامة بواسطة الفضاء ومنه هي مذاهب تحقق عكس النتائج المتوخاة منها وتعرض أمن البشرية جمعاء للخطر. والقدرة الدفاعية أمر مشروع، لكن التطلعات إلى بناء وسائل دفاع منيعة هي تطلعات تعمل على تقويض الردع، وتفضي إلى أدوات جديدة للحرب وإلى حدوث سباق تسلح.

إن باكستان لا تدعي أنها دولة مرتادة للفضاء، لكننا من دول العتبة الفضائية. فنحن واحد من تلك البلدان التي أدركت أهمية التكنولوجيا الفضائية في وقت مبكر نسبياً. فقد أنشأت باكستان في عام ١٩٦١ وكالتها الفضائية الوطنية، هي اللجنة الباكستانية لبحوث الفضاء والطبقات الجوية العليا (سوباركو). وقد استحدثنا بقدراتنا الذاتية ساتلين للاتصالات، تم إطلاقهما في عامي ١٩٩٠ و٢٠٠١. ونقوم حالياً بتشغيل ساتل مستأجر، هو باكسات الأول، مستخدمين الموضع المداري المخصص لباكستان والواقع على خط الطول ٣٨ درجة شرقاً.

وتقدم سوباركو خدمات من قبيل الاستشعار عن بُعد، وشبكة معلومات جغرافية، ومسح الأراضي، ومعلومات متنوعة تتعلق بعلم الغلاف الجوي. كما تدير معهداً للتكنولوجيا الفضائية، يمنح شهادات في الهندسة الفضائية الجوية وهندسة شبكات الاتصال. وأعمال البحث والاستحداث والتطوير الجارية في مجال استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية هي من أجل استحداث ساتل PAKSAT-1R ومركبة لإطلاق السواتل. وباكستان، كغيره من البلدان، يعتمد أيضاً اعتماداً شديداً على الشبكة الدولية للسواتل المخصصة للاتصالات والخدمات المالية.

إن الفضاء الخارجي الذي يمكن استعماله لتخديم كوكب الأرض محدود ومعرض للإصابة بأضرار لا يمكن إصلاحها. واستخدامه الرشيد هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للدول كافة - المقدمة للخدمات الفضائية والمستخدم لها على السواء. وإن استمرار رخاء الدول ورفاهها يتوقف على استخدام تكنولوجيات الفضاء. فتعرض أمن مورد حيوي وثمين كهذا للخطر سيكون بالفعل خطراً فادحاً.

أود أن أختتم بياني بملاحظة مقتضبة أدلت بها الدكتورة باتريسيا لويس، مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (اليونيدير). ففي نهاية مؤتمر عُقد في آذار/مارس ٢٠٠٥ بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، قالت: "إن الفضاء هو للجميع، والخراب في الفضاء يعني خراب لدى الجميع".

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكركم، السيد السفير، على بيانكم وعلى العبارات اللطيفة التي وجهتموها إلى الرئيس. أعطى الكلمة الآن لممثل كوبا، السيد ليون غنسالس. لكم الكلمة، سيدي.

السيد غنسالس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أُبين أولاً أنه كان بنية سفيرتي إلقاء هذا البيان، إلا أن المشاورات الجارية حالياً في مجلس حقوق الإنسان قد حالت في اللحظة الأخيرة دون حضوره هنا، وطلب إليّ أن أتلو البيان نيابة عنه، وهذا ما أنوي فعله الآن.

يسرنا أن نراكم، أيها السيد الرئيس، تترأسون اجتماعات مؤتمر نزع السلاح، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بمناقشات هامة كهذه تتصل بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. فلنكونوا على يقين من تعاون وفد كوبا معكم في هؤوسكم بالمهام الموكلة إليكم.

أود بادئ ذي بدء أن أقول إن كوبا تؤيد تماماً البيان المتعلق بوقف حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي الذي أدلى به سفير إندونيسيا الموقر نيابة عن مجموعة الـ ٢١ في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. كما أود أن أكرر أن كوبا تؤيد إنشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح للشروع فوراً في مفاوضات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فنحن نعتقد أن هذه مسألة ملحة، ونحن مقتنعون أن هذا المؤتمر لديه القدرة على القيام بذلك من الناحية الفنية. ونحن لن نبدأ من لا شيء، فقد سبق أن أنجز قدر كاف من العمل الذي تنامي عبر السنوات العشر المتتالية بين ١٩٨٥ و ١٩٩٤، حيث أنشئت لجنة مخصصة لمناقشة التعاريف والمبادئ والصكوك القانونية القائمة وتدابير بناء الثقة، من بين أمور أخرى.

تلك السنوات العشر من المناقشة والسنوات الأخرى التي أعقبتها تعني، من الناحية الفنية، أن العمل بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي قد بلغ مرحلة أكثر تقدماً مما بلغته المناقشات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويجادل بعض الوفود التي تعارض الشروع في مفاوضات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بأنه ما زالت هناك عناصر يتعين توضيحها وأن ليس ثمة اتفاق على بعض المواضيع التي تدرج في مناقشات منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتنسى تلك الوفود ذاتها أن الأمر ذاته ينطبق على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، حيث ما زالت توجد خلافات بشأن مسائل معينة، ومنها، على سبيل المثال، نطاق المعاهدة المتوخاة، إلا أن ذلك لم يمنعها من الدعوة إلى بدء المفاوضات.

لقد أعرب المجتمع الدولي مجدداً عن رغبته القطعية في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من خلال اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٤/٦٠ و ٦٦/٦٠ إثر تصويت الغالبية العظمى من أعضاء الهيئة المذكورة تأييداً للقرارين. فقد اعتمد القرار ٥٤/٦٠ بتأييد من ١٨٠ دولة، مع تصويت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل معترضتين عليه. وكان التصويت على القرار ٦٦/٦٠ مشابهاً، حيث صوتت ١٧٨ دولة تأييداً له بينما اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية عليه مجدداً وامتنعت إسرائيل عن التصويت.

ونتيجة لذلك، فإن جميع أعضاء هذا المؤتمر تقريباً أيدوا القرار ٥٤/٦٠ المذكور أعلاه بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والذي أكدت الجمعية مجدداً في الفقرة ٢ من منطوقه "تسليمها، على نحو ما جاء في تقرير اللجنة المختصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بأن النظام القانوني الساري على الفضاء الخارجي لا يكفل في حد ذاته منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وبأن هذا النظام يؤدي دوراً هاماً في منع حدوث سباق تسلح في تلك البيئة، وبضرورة توحيد وتعزيز ذلك النظام وزيادة فعاليته، وبأهمية الامتثال الدقيق للاتفاقات القائمة، الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء".

أي أن أعضاء هذا المؤتمر يقرون بالإجماع تقريباً بأن النظام الراهن الناظم للأنشطة في الفضاء الخارجي ليس كافياً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وبالتالي فإن الخطوة المنطقية التالية هي وجوب تعزيزه.

إنني أتفهم أن البعض قد يجادل بأنه، على الرغم من ذلك التأييد العام، لا يوجد مع ذلك توافق في الآراء على الشروع في مفاوضات استناداً إلى نتائج القرارات المذكورة أعلاه التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبناءً على حساب رياضي تجريدي، سنقول إنهم ظاهرياً على حق، ولكنه يجدر طرح السؤالين التاليين: هل تعترض أي دولة في هذا المؤتمر على عدم نشر أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي؟ وفي حال عدم اعتراض أية دولة، كيف يمكننا أن نضمن عدم نشر أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي؟ إننا نعتقد أن الإجابة على هذين السؤالين ستساعد على تحديد موقف كل من أعضاء هذا المؤتمر حيال مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن اعتماد تدابير مُلزمة قانوناً لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي هو أكثر الوسائل فعالية لتعزيز النظام القانوني المعمول به حالياً في هذا المجال. وإن سبل ووسائل وضع تدابير من هذا القبيل قد تتباين، من التفاوض على معاهدة جديدة إلى اعتماد بروتوكول إضافي يُلحق بالاتفاقيات القائمة حالياً، على نحو ما أكدته سفيرة السويد الكريمة في الجلسة العامة الرسمية المعقودة في ٨ حزيران/يونيه عندما ذكرتنا بالنتائج التي خلصت إليها اللجنة الدولية المعنية بأسلحة الدمار الشامل.

وقد تكون بعض التدابير واجبة التطبيق فوراً، رهنأ بما قد يحدث من تطورات إضافية كجزء من مجموعة من التدابير المُلزمة قانوناً، وأود أن أشير بذلك تحديداً إلى الموضوع الذي نحن بصددده اليوم، ألا وهو تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي.

ينبغي للبلدان التي لديها حالياً القدرة التكنولوجية على الوصول إلى الفضاء الخارجي والعمل فيه أن تعلن رسمياً أنها لن تضع البتة أي نوع من السلاح في الفضاء الخارجي. وقد يتخذ هذا التعهد شكلاً سياسياً في صيغة إعلان يصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويمكن بعد ذلك تدوينه قانوناً من خلال التفاوض على صك قانوني

جديد في هذا المؤتمر. وبإمكان هذه الدول أيضاً أن تُقدم معلومات مفصّلة عما تضطلع به من أنشطة في الفضاء الخارجي، لإثبات أنها لا تعتزم نشر أسلحة في الفضاء الخارجي.

وينبغي الإشارة، وبخاصة من أجل من يعتقدون أنه ما تزال ثمة مسائل يلزم توضيحها فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، إلى أنه، في ما يُسمى بمقترح السفراء الخمسة الوارد في وثيقة المؤتمر CD/1693/Rev.1 بشأن برنامج عمل، ومع الولاية المُسندة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ستوضع آلية مناسبة في مؤتمر نزع السلاح لاستجلاء الاستفسارات المُعلّقة، بحيث إنه، في حال قبول مقترح السفراء الخمسة، سيكون هناك سبيل لتبديد تلك الشكوك، إذا ما وُجدت حقاً الإرادة اللازمة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، فضلاً عن وجود الالتزام اللازم بذلك.

وعندما يحين الوقت للتفاوض على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، سنُضمّن مشروع المعاهدة فروعاً متصلة بتدابير الشفافية وبناء الثقة، فمثلاً، فيما يتصل بتدابير بناء الثقة، سيتعين على كل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية المتوخاة أن تقدم تقارير عن برامجها الفضائية، مع بيان موقع منشآت الإطلاق ومداهها ومقاصد الأجسام المعتمز إطلاقياً في الفضاء وبارامتراتهما، فضلاً عن الإخطار بأنشطة الإطلاق. وينبغي لمجموع التدابير القانونية التي يتعين التفاوض بشأنها أن تضع آليات تحقق للتثبت من وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها.

اسمحوا لي في الختام، أيها السيد الرئيس، أن أعرب عن تقدير كوبا لما أنجزته السلطات في بلدكم والصين من عمل بصدد منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ما أتاح لنا مادة إضافية مفيدة للغاية لمناقشتنا الراهنة وللمفاوضات عندما تبدأ. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى الأمانة، التي أنجزت عملاً ممتازاً إعداداً لهذه المناقشات المنظمة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل كوبا الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الصين الشعبية، السيد جانغ يونان. الكلمة لكم، سيدي.

السيد جانغ (الصين) (تكلم بالصينية): لقد سبق للوفد الصيني، في الجلسة الرسمية المعقودة في ٨ حزيران/يونيه، أن عرض موقفنا بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأود أن أعرض اليوم موقفنا بشأن مسألة الشفافية وتدابير بناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي.

إننا نرى أن الشفافية وتدابير بناء الثقة في مجال أنشطة الفضاء الخارجي بإمكانها أن تساعد على التقليل من التوتر عن طريق الحد من تُكوّن تصورات مغلوطة لدى البلدان. كما تفضي هذه التدابير إلى تعزيز الثقة المتبادلة وتوسيع نطاق التعاون فيما بين الدول كافة في مجال استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، وإلى صون أمن أنشطة الفضاء الخارجي، وإلى تحقيق هدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وينبغي التأكيد أنه، بينما يمكن لتدابير الشفافية وبناء الثقة، بوصفها تدبير مؤقتة، أن تكون بمثابة منطلق للجهود الرامية إلى التفاوض على صك قانوني دولي يحظر تسليح الفضاء الخارجي ويمنع حدوث سباق تسلح فيه وإلى إبرام ذلك الصك، وأن تكون بمثابة عنصر تكميلي في تلك الجهود، فلا يمكن لتلك التدابير أن تحل محل صك قانوني. فإن التفاوض على صك قانوني من هذا النوع وإبرامه ما زال أفضل سبيل لبلوغ الهدف الذي وضعه المجتمع الدولي

والممثل في منع تسليح الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح فيه. هذه النقطة ينبغي الاتفاق عليها عموماً قبل أن تشرع الأطراف المعنية في مناقشة تدابير الشفافية وبناء الثقة وفي وضع هذه التدابير موضع التنفيذ.

وبإمكان تدابير الشفافية وبناء الثقة أن تتخذ شكل التزام من جانب واحد أو اتفاق متعدد الأطراف، أو يمكن النص على هذه التدابير في مادة من مواد معاهدة ما. وينبغي لمناقشتنا بشأن هذه التدابير أن تكون مربوطة بالمفاوضات على صك قانوني دولي جديد بشأن الفضاء الخارجي: فتدابير الشفافية وبناء الثقة ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة كيما تكون لها دلالة عملية أكبر.

وتؤيد الصين إبرام اتفاق جديد بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي منعاً لنشر أسلحة فيه ودرءاً لخطر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الفضائية. وهذا وارد بالفعل في الوثيقة CD/1679. ونظراً لما ينطوي عليه التحقق من أنشطة الفضاء الخارجي من تعقيدات، ولما يترتب عليه ذلك من آثار في المصالح الأمنية للبلدان كافة؛ ونظراً كذلك لما يُلازم عمليات التحقق من قيود فنية وما يترتب عليها من تكاليف مالية هائلة، فإن التفاوض على حكم في المعاهدة يتعلق بالتحقق هو أمر بالغ الصعوبة. ولربما كان أحد السبل للتحرك قُدماً في هذا الشأن إرجاء مسألة التحقق ريثما تصبح الأوضاع مناسبة، والتفاوض مؤقتاً على معاهدة لا تتضمن أحكاماً بشأن التحقق. في هذه الحال، يمكن أن توفر تدابير الشفافية وبناء الثقة قدراً من الدعم الإضافي للمعاهدة الجديدة المذكورة أعلاه وأن تعزز تطلعات الدول الأطراف إلى امتثال جميع الموقعين على المعاهدة لأحكامها وأن تُعزز الثقة في هذا الامتثال. وبالطبع، فإن تدابير الشفافية وبناء الثقة المعروضة في الوثيقة CD/1679 ما زالت في صيغتها الموجزة فقط، وستوضع تفاصيلها حالما يتم التوصل إلى توافق في الآراء في هذا الشأن في المناقشات المفصلة الجارية. وستوضع المعاهدة في صيغتها القانونية النهائية بالجهود المشتركة لجميع الأطراف.

والغرض من تدابير الشفافية وبناء الثقة هو تعزيز الثقة عن طريق التقليل من حالات سوء التفاهم. كما أن غرضها هو الحفاظ على الاستقرار عن طريق الحيلولة دون نشوب منازعات. لهذا السبب، فإن من الأهمية ترسيخ مبدأي الأمن غير المنقوص للجميع والانخراط الطوعي. وتتضمن الوثيقة CD/1778 آراءً واقتراحات أكثر تفصيلاً بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة، أُعدت بصورة مشتركة من قبل الصين والاتحاد الروسي.

لقد اضطلعت الصين بأنشطتها الفضائية بدرجة عالية من الشفافية. وانضمت الصين إلى اتفاقية التسجيل، ويقدم البلد بيانات عما يضطلع به من عمليات إطلاق فضائية حسبما تقتضيه تلك الاتفاقية. فعندما يُطلق البلد سواتل في الفضاء، تُقدم الصين تقارير آنية عن أنواع هذه السواتل ووظائفها. بعد ذلك تُسجّل عمليات الإطلاق لدى الأمم المتحدة. والتقارير التي قدمتها الصين عن رحلاتها الفضائية المأهولة كانت على قدر كبير من التفصيل، وبُنيت عمليات إطلاق المركبات الفضائية ودوراتها في مدارات حول الأرض ورحلات عودتها إلى الأرض بناءً مباشراً إلى جميع أنحاء العالم بواسطة الفيديو. وأصدر مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ كتاباً أيضاً عن أنشطة الصين الفضائية ضمنه أهداف برنامج الصين لتطوير التكنولوجيات الفضائية للأغراض السلمية والحالة الراهنة لهذا البرنامج وخطط الصين مستقبلاً فيما يتعلق به، فضلاً عن تطلعاتها إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. وستصدر في وقت لاحق من عام ٢٠٠٦ صيغة للكتاب المذكور تتضمن آخر المستجدات.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل الصين الموقر على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لسفير بيلاروس، السيد سرغي أليينك. الكلمة لكم، سيدي.

السيد أليينك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تعتبر بيلاروس أن معاهدة عام ١٩٦٣ للحظر الجزئي للتجارب النووية، ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، والاتفاق بشأن القمر لعام ١٩٦٩، وكذلك اتفاق عام ١٩٦٨ بشأن إنقاذ الملاحين الفضائيين، واتفاقية عام ١٩٧٢ بشأن المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تُحدثها الأجسام الفضائية، واتفاقية التسجيل لعام ١٩٧٥، ما زالت هي صكوك القانون الدولي الأساسية المُلزِمة قانوناً الناطمة مباشرة لأنشطة الدول في ميدان تعزيز الثقة والأمن في مجال الفضاء الخارجي.

وإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من المبادئ غير المُلزِمة قانوناً وضعتها لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية لتنظيم عمليات القيام بالأنشطة الفضائية. ومن المصادر الإضافية الهامة من أجل واضعي تدابير بناء الثقة التقرير الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعنون "دراسة عن تطبيق تدابير بناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي" (A/48/305)، الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ومدونة لاهاي لقواعد السلوك لعام ٢٠٠٢ في مكافحة انتشار القذائف التسيارية، ومدونة قواعد السلوك الأوروبية لعام ٢٠٠٤ للتقليل من الحطام الفضائي. كما أُبدت آراء محددة عن استصواب وضع تدابير إضافية لبناء الثقة، وذلك أثناء انعقاد المؤتمر العالمي الثالث بشأن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية (UNISPACE III)، الذي عُقد عام ١٩٩٩. ومن ثم، ينوه وفد بيلاروس بأنه يوجد حالياً عدد وافر من المقترحات الداعية إلى اعتماد تدابير إضافية لبناء الثقة وإتباب الأمن في الفضاء الخارجي.

وفي هذا السياق، ترتعي بيلاروس أن تكون التدابير الجديدة لبناء الثقة في الفضاء الخارجي موجهة في المقام الأول إلى تعزيز الصكوك القانونية الدولية القائمة حالياً. ونحن مقتنعون بأنه، نظراً للخصائص المحددة لمسألة تدابير بناء الثقة المتصلة بالفضاء، فإن أي عمل يتعلق بوضع قواعد في هذا المضمار ينبغي أن يضطلع به مؤتمر نزع السلاح بتعاون وثيق مع لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، تلافياً لازدواج الجهود بلا داع.

وهناك حالياً كثير من الدول والمنظمات غير الحكومية تؤيد تأييداً نشطاً فكرة صياغة مدونات لقواعد سلوك الدول في تعزيز الأمن في الفضاء الخارجي. وكثيراً ما يُشدّد في هذا الشأن على أنه، في سياق عدم توصل الدول الرئيسية إلى توافق في الآراء بشأن استصواب بدء العمل على وضع مشروع معاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإن اعتماد مدونة عالمية لقواعد السلوك بشأن تدابير بناء الثقة المتصلة بالفضاء سيكون هو الخيار الأجدى.

ولدى دولتنا برنامج فضائي وطني. فتعتزم بيلاروس إطلاق ساتلها الخاص بها في مدار حول الأرض بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ونحن نُقر في هذا الصدد بقيمة وضع مدونتي قواعد السلوك المذكورتين أعلاه تعزيزاً للأمن في الفضاء الخارجي. فهذه الأدوات ضرورية بوجه خاص من أجل زيادة الشفافية والتصدي لمشكلة الحطام الفضائي وتحسين كفاءة نظم الرصد ضماناً لسلامة الحركة في الفضاء الخارجي المحيط بالأرض. وفي الوقت ذاته،

لا بد من مراعاة أن هذه الصكوك، بحكم طبيعتها ذاتها، ليست مُلزِمة قانوناً. وتعتقد بيلاروس أنه لا يمكن تحقيق أمن فضائي حقيقي إلا إذا اعتُمدت معاهدة شاملة بشأن حظر نشر أسلحة في الفضاء الخارجي.

وفي رأينا أن الإسهام الحقيقي الأول في قضية منع تسليح الفضاء الخارجي كان تعهد الاتحاد الروسي بألا يكون هو البادئ في نشر سلاح من أي نوع في الفضاء الخارجي. ونود أن نشير في هذا الصدد إلى أن رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي - وهي أرمينيا وبيلاروس وروسيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان - قد أصدروا في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ إعلاناً مماثلاً. في ضوء ما تقدم، فإن بيلاروس تؤيد فكرة أن جميع الدول التي لديها القدرة على إطلاق مركبات فضائية والشروع في برامج لاستكشاف الفضاء والبحوث الفضائية ينبغي أن تنضم إلى هذا التعهد بألا تكون هي البادئة في نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. ونعتقد أن اعتماد استراتيجية تدريجية في مضمار تعزيز الأمن الفضائي لا يمكن أن يُكتب لها النجاح إلا إذا امتنعت جميع الدول ذات الإمكانيات الفضائية امتناعاً فعلياً عن تسليح الفضاء وتحركت تدريجياً صوب إبرام صكوك مُلزِمة قانوناً تكفل التحلي تماماً عن نشر أسلحة في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر سفير بيلاروس الموقر على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا، السفير السيد كارلو ترستا. لكم الكلمة، سيدي.

السيد ترستا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود، قبل أن أتناول المسألة التي تُكرس لها هذه الدورة، أي تدابير الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي، أن أدلي ببعض الملاحظات استناداً إلى ما أجريناه في الأيام الماضية من مناقشات حادة ومثمرة بشأن المسألة العامة المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويؤيد وفدي تماماً البيان الذي أدلى به ممثل النمسا الكريم، السفير السيد بتريتش، نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ما برحت مُدرجة في جدول الأعمال الدولي منذ بزوغ عصر الفضاء تقريباً، ونشكر الأمانة على تذكيرنا، من خلال وثائقها المفيدة للغاية، بما بُدّل سابقاً في المؤتمر من جهود في سبيل معالجة هذه المسألة.

لقد أنجز المؤتمر في الماضي عملاً هاماً، وبخاصة في إطار اللجنة المخصصة المنشأة في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٤. وبإمكان هذا العمل أن يشكل سابقة مفيدة ومرجعاً لمداولاتنا مستقبلاً. وما زالت مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مسألة هامة. فكلما ازداد المجتمع الدولي اعتماداً على الفضاء الخارجي من أجل احتياجاته الاقتصادية والعلمية والأمنية والإنتاجية، كلما ازدادت أهمية العمل في بيئة سالمة وآمنة. وإن الخطر الذي يمثله الحطام الفضائي في مخطط افتراضي عدائي ممكن هو مصدر إضافي من مصادر القلق الرئيسية. ولحسن الطالع أنه لم يبدأ بعد سباق تسلح؛ ولعل مداولاتنا في المؤتمر كانت مفيدة في الحيلولة دون ذلك. ولكن، على نحو ما بيّنه بعض الوفود، يُفضّل منع حدوث سباق تسلح منذ البداية بدلاً من التصدي له بعد بدئه.

لا يمكننا تجاهل المصاعب القادمة، التي أبرزتموها بشكل صحيح وبلغ، أيها السيد الرئيس، بصفتكم الممثل الدائم للاتحاد الروسي، سواءً في البيان العام الذي أدليتم به أو في ملاحظاتكم المثيرة للاهتمام بشأن النطاق والتعاريف الأساسية. ولم يُحرز منذ سنوات عديدة سوى تقدم قليل بشأن تلك القضايا الأساسية.

وما زلنا نواجه صعوبات في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وترى وفود كثيرة، من بينها وفدي، أن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو الأولوية في المؤتمر. لكننا لم نسمع حتى الآن أي صوت معارض بناءً على المبدأ القائل إن بإمكان المؤتمر، لدى إجرائه مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، أن يواصل العمل بشأن مسائل أخرى، من بينها منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وعلاوة على ذلك، يُقر وفدي بقيمة البيانات الإضافية التي قدمها وفدا روسيا والصين في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣ بشأن ولاية ممكنة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نعتبر تلك البيانات مشجعة، شأننا في ذلك شأن الوفود الأخرى.

ولا يمكن لمداولاتنا أن تجري في فراغ. فكما ذكرت وفود أخرى، وبخاصة ممثل كندا الكريم، فإننا نعتقد أن التحوار بين مختلف الهيئات ذات الاهتمام في الفضاء الخارجي ينبغي تعزيزه. وأخصُّ بالذكر في هذا الصدد لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، وأقترح أن ننظر في إمكانية دعوة رئيس اللجنة إلى إحاطتنا بالمسائل ذات الصلة بعملنا، بما فيها مسألة الحطام الفضائي، في الوقت المناسب.

وبما أننا قد بدأنا العمل الجوهرية في ظل رئاستكم القديرة، علينا أن نفكر أيضاً بكيفية مواصلة أنشطتنا بطريقة تتصف بالمصداقية. ونؤيد زميلنا الكوري الجديد، السفير السيد تشانغ دونغ - هي، في رأيه أن "معالجة هذا الأمر ستتطلب بناء الثقة استناداً إلى الالتزامات القائمة واتباع نهج تدريجي، بدءاً بمعالجة مسائل فورية ويمكن الاتفاق عليها بسهولة ووصولاً إلى مسائل أكثر تعقيداً وصعوبة في نهاية المطاف".

والخطوة البديهية الأولى استناداً إلى الالتزامات القائمة حالياً ينبغي أن تكون - برأينا - توسيع نطاق الانضمام إلى معاهدة الفضاء الخارجي، التي يعود تاريخ إبرامها، كما نعلم، إلى عام ١٩٦٧. وقد أُشير أثناء هذه الدورة إلى أنه لم ينضم إلى تلك المعاهدة حتى الآن سوى ٩٨ بلداً. وليس جميع أعضاء المؤتمر أطرافاً فيها. لقد آن الأوان لسد هذه الفجوة. ومن الخيارات الأخرى، استناداً إلى الالتزامات القائمة حالياً، الاقتراح الحديث العهد، الذي نوه إليه زميلنا السفير السويدي السيد بورسيين بوثير وطُرح مؤخراً في تقرير اللجنة الدولية المعنية بأسلحة الدمار الشامل، والداعي إلى وضع بروتوكول إضافي يُلحق بمعاهدة الفضاء الخارجي ويحظر جميع الأسلحة في الفضاء الخارجي.

وثمة وفود عديدة، من بينها وفدكم، أيها السيد الرئيس، نوهت أيضاً إلى إمكانية إعلان وقف اختياري لنشر أسلحة في الفضاء الخارجي. ويمكن النظر في تعهد أحادي الطرف من هذا القبيل بوصفه تدبيراً ممكناً من تدابير بناء الثقة، ما قد يتيح مجالاً لإحراز مزيد من التقدم.

لقد أقرت رئاسة الاتحاد الأوروبي بأن الآراء آخذة في التقارب بشكل متزايد بشأن وضع تدابير لتعزيز الشفافية والثقة والأمن في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، وأشارت إلى وجوب مناقشة هذه التدابير كخطوة أولى. وثمة قراران للجمعية العامة - هما ٦٠/٦٦ و ٥٤/٦٠ - يرد فيهما ذكر لتدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي. وعلى وجه الخصوص، فإن القرار ٦٠/٦٦ مكرس بكامله لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وينبغي للمؤتمر، وبخاصة أعضاؤه الذين صوتوا تأييداً لذلك القرار، أن يبنوا على أساس الوثيقتين المذكورتين. ويكرر القرار ٦٠/٦٦ ضرورة زيادة الشفافية ويؤكد أهمية تدابير بناء الثقة كوسيلة تفضي إلى ضمان

بلوغ هدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. كما يدعو جميع الدول الأعضاء إلى إبلاغ الأمين العام بآرائها بشأن مدى استصواب مواصلة وضع تدابير دولية للشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي. ونعتقد أن مناقشتنا اليوم قد يكون لها أثر حاسم في تشجيع الدول الأعضاء على الاستجابة إلى طلب الجمعية العامة.

إن اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي التي أنشأها المؤتمر قد نوهت، في تقريرها الأخير في عام ١٩٩٤، بأن بعض الوفود قد اقترحت عليها أن تضع نظاماً للإخطار بعمليات إطلاق أجسام فضائية وقذائف تسيارية. كما ورد في ذلك التقرير ذكر لـ "قواعد الطريق" المتصلة بالحطام الفضائي، وإجراء مناورات في الفضاء الخارجي، وإنشاء مناطق محظورة. هذه التدابير يمكن النظر فيها، بل وحتى في الوقت الراهن. ومنذ فترة أقرب، أشارت الوثيقة CD/1778 المؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٦ إشارة واضحة إلى تدابير الشفافية وبناء الثقة كوسيلة لتعزيز الثقة المتبادلة، وأدرجت بعض هذه التدابير، كتبادل المعلومات عن الفضاء، وإيفاد خبراء في زيارات، والإخطار بما يُعتمز القيام به من عمليات إطلاق مركبات فضائية ومناورات في الفضاء، وإجراء مشاورات.

أود أن أنوه بأن بعض هذه الاقتراحات قد سبق أن ورد ذكرها في صك قائم حالياً. وذكرت رئاسة الاتحاد الأوروبي في البيان الذي أصدرته الأسبوع الماضي أن تدابير الشفافية فيما يتعلق بإطلاق أجسام إلى الفضاء هي تدابير أساسية من أجل الأمن الفضائي، وشددت في هذا الصدد على دور مدونة لاهاي الدولية لقواعد السلوك. وفي الواقع أن المدونة المذكورة تنص فعلاً على إصدار إعلانات سنوية وإخطارات تسبق عمليات الإطلاق، وتواجد مراقبين دوليين في مواقع إطلاق القذائف التسيارية والمركبات الفضائية. وتدابير الشفافية والثقة الفضائية هذه هي وثيقة الصلة بمداوماتنا ومكتملة لتحسين الانضباط في إدارة الفضاء. ومن المفيد - باعتقادنا - أن يلقي الرئيس المناوب لمدونة قواعد سلوك لاهاي بياناً أمام مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسائل بغية دفع عملنا قُدماً.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكركم جزيل الشكر يا صاحب السعادة. أعطي الكلمة الآن لسفيرة آيرلندا، السيدة ماري هويلن. لك الكلمة.

السيدة هويلن (آيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، أيها السيد الرئيس، على توليكم رئاسة المؤتمر وأن أؤكد لكم تعاوننا الأتم.

يشاطر وفدي متحدثين آخرين كثيرين فيما أبدوه من هواجس بشأن ضرورة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن آيرلندا ما برحت عضواً في وكالة الفضاء الأوروبية منذ إنشائها في عام ١٩٧٥، وهي تشارك بنشاط في برامج الوكالة في مجالات علم الفضاء، والاتصالات والملاحة بواسطة السواتل، وتطوير أجهزة الإطلاق. ويؤدي الفضاء دوراً متعاضداً باطّراد في الحياة اليومية لبلادنا كافة. ونحن في آيرلندا نعتمد اعتماداً متزايداً على ما يقدم من الفضاء الخارجي من خدمات. وإضافة إلى ذلك، فإننا نقر بأن مراقبة الأرض توفر قدراً من الطمأنينة بشأن سلوك الدول ونواياها، وهي طمأنينة جوهرية من أجل الحفاظ على الأمن العالمي. وفي رأينا أنه لا ينبغي السماح

بأي شيء يعرض هذه الأنشطة الحيوية في الفضاء الخارجي للخطر. وعليه، فإن النمسا، متحدثة نيابة عن الاتحاد الأوروبي، قالت الأسبوع الماضي باسمنا إننا نعتقد أن هذه الأنشطة ينبغي تطويرها في بيئة سلمية وأنه ينبغي منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وما فتئ وفدي يقول إننا نود أن نرى هذا المؤتمر يشرع دون إبطاء في عملية قد تفضي إلى اتفاق على حظر تسليح الفضاء الخارجي.

غير أنه، ريثما يحرز تقدماً بشأن مبادرة من هذا القبيل، نعتقد بأن ثمة عدداً من التدابير التي يمكن اتخاذها لزيادة الشفافية في الأنشطة الفضائية وبناء الثقة في النوايا السلمية لجميع الدول المرتادة للفضاء. وبرأينا أن اتخاذ تدابير من هذا القبيل من شأنه أن يوفر قدراً أكبر من الأمن لكل دولة من الدول.

وجميعنا في هذا القاعة قبلنا في الدورة الأخيرة للجمعية العامة أن "الشفافية في المسائل العسكرية عنصر أساسي لإيجاد مناخ من الأمان والثقة بين الدول في كل أنحاء العالم وأن تحسين عملية تبادل المعلومات الموضوعية المتعلقة بالمسائل العسكرية يمكن أن يساعد على تخفيف حدة التوتر بين الدول ويشكل بالتالي مساهمة هامة في منع نشوب نزاعات". ونعتقد أن هذا المبدأ ينطبق على إمكانية استحداث ونشر أسلحة لاستخدامها في الفضاء الخارجي، أو ضد أجسام منشورة في الفضاء الخارجي، بقدر ما ينطبق على منظومات الأسلحة الأخرى.

إن آيرلندا، كغيرها من البلدان، تعتقد بأن توخي الدول مزيداً من الشفافية في أنشطتها الفضائية سيكون أمراً مفيداً فيما يتعلق بأفعال الحكومات ونواياها وقدراتها. ومن المؤكد أن يساعد ذلك على ضمان عدم رد بعض الدول على ما تراه من مخاطر تهدد أمنها استناداً إلى افتراضات بحدوث أسوأ الحالات لن تعمل إلا على تعجيل خطى سباق التسلح، وهو أمر نعمل جميعاً على تجنبه. لهذا السبب، تضم آيرلندا صوتها إلى أصوات غيرها في حث جميع الدولة المرتادة للفضاء على أن تنظر في تدابير الشفافية وغيرها من تدابير بناء الثقة المفيدة الكثيرة التي اقترحت هنا وفي محافل أخرى، ومن بينها، مؤخراً، اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل التي يرأسها الدكتور هانز بليكس.

ومما أثار اهتمامنا على وجه الخصوص ما اقترح من وجوب تشجيع الدول على تقديم إخطارات مسبقة بكل ما تعترم القيام به من عمليات إطلاق في الفضاء؛ ووجوب إعلان الدول من جانب واحد أنها لم تختبر أو تنشر أسلحة في الفضاء الخارجي؛ ووجوب أن تعلن وفقاً لاختياراً لإنتاج واختبار أسلحة مضادة للسواتل تسبب خطراً في المدارات؛ ووجوب إيلاء النظر بعناية في وضع أحكام، من خلال مدونة لقواعد السلوك أو غير ذلك، تقضي بإقامة مناطق حظر دنيا حول السواتل المطلقة في مدارات حول الأرض وبمراعاة غير ذلك من قواعد السلامة الفضائية.

ونعتقد أن هذه التدابير ستزيد الثقة فيما بين الدول زيادة لا يستهان بها في الاستخدام المتواصل للفضاء الخارجي للأغراض السلمية بما يعود بالنفع على الجميع. كما نعتقد بأن عملنا جميعاً على تحقيق هذه الأفكار قد يشجع على إيجاد بيئة من الثقة المفضية إلى التفاوض على اتفاق متعدد الأطراف بشأن المسألة ذاتها المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونحن من طرفنا مستعدون للعمل مع غيرنا في المؤتمر وغيره بشأن هذه المسائل الهامة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكركم أيها السيد السفير على هذا البيان وعلى العبارات الرقيقة التي وجهتموها إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لسفير البرازيل، السيد كارلوس أنطونيو دا روتشا بارانوس. الكلمة لكم، سيدي.

السيد دا روتشا بارانوس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدا بتهنئتك، السيد الرئيس، على توليكم مسؤولية رئاسة مؤتمر نزع السلاح، كما أود أن أعرب عن تقدير حكومة البرازيل لروسيا على ما تبذله من جهود في كفاءة تنظيم المداولات الجارية بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

هذه المسألة هي موضوع يعلق عليه البرازيل أهمية كبيرة. لذلك فإننا نخذ أن تُنشأ في مؤتمر نزع السلاح لجنة مخصصة لمعالجة هذه المسألة. وينبغي للجنة مخصصة من هذا القبيل أن تُنشأ وفقاً لمقترح السفراء الخمسة المنقح.

ونشيد بوفدي الاتحاد الروسي والصين على ورقتي العمل اللتين أعداهما. إن هذه وغيرها من الاقتراحات والمبادرات ذات الصلة، ومن بينها الحلقات الدراسية التي نظمها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (اليونيدير)، تؤكد ضرورة إنشاء لجنة مخصصة لهذه المسألة. كما نشكر الأمانة على ما قامت به من تجميع ممتاز للوثائق المتصلة بهذه المسألة.

وبما أننا بصدد مناقشة تدابير بناء الثقة والشفافية، وبغية شرح التزامنا القوي بالمبدأ القائل بوجوب الإبقاء على الفضاء الخارجي تراثاً مشتركاً للإنسانية وخالياً من الأسلحة، اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن الأنشطة الفضائية والبحوث في هذا الميدان في البرازيل.

إن البرازيل، منذ نشأة أنشطته في مجال البحوث الفضائية منذ أربعين عاماً، ما برح دافعه القوي الأغراض السلمية، وما برح يوجه مبادراته صوب تطبيقات تلي احتياجات المجتمع ومتطلباته.

وتمثل أنشطة البحث والاستكشاف في الفضاء مجالات اهتمام أساسية في البرازيل نظراً لامتداد المساحات الشاسعة لأراضيه وسواحلها، وغاباته الأمازونية، ومناطقه قليلة الكثافة السكانية، وتنوع مناخه. وعلى وجه الخصوص، فإن التطبيقات في ميدان الاستشعار عن بعد بواسطة السواتل هي ذات أهمية حاسمة لبلدي.

وما برح التعاون الدولي عنصراً حيوياً في تخطيط الأنشطة الفضائية وتنفيذها في البرازيل. وقد أفضى تنوع الشراكات إلى برامج تعاون ثنائي مع الأرجنتين وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة والوكالة الفضائية الأوروبية، وكذلك مع الاتحاد الروسي وأوكرانيا والصين والهند.

وفي عام ١٩٩٤، أنشئت وكالة الفضاء البرازيلية، وهي هيئة مدنية تدرج في نطاق المسؤولية المباشرة للمكتب التنفيذي لرئاسة الجمهورية. وتنهض وكالة الفضاء البرازيلية بدور محوري في التنسيق بين الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها مؤسسات الجهاز الوطني لوضع الأنشطة الفضائية. ويشمل هذا الجهاز، فيما يشمله، المعهد الوطني للبحوث الفضائية، الذي تشرف عليه وزارة العلم والتكنولوجيا، وهو يتولى تكنولوجيات تطوير السواتل والتكنولوجيات المتصلة بها، وأعمال البحث والاستحداث والتطوير في ميدان التطبيقات الفضائية ومراقبة الأرض وعلوم الفضاء والطبقات الجوية. ويتولى معهد علوم الطيران والفضاء تطوير أجهزة إطلاق السواتل

البرازيلية. كما يتولى تطوير مركز القنطرة للإطلاق، وهو مجمع إطلاق تجاري في حالة تشغيل تام يقع على خط الاستواء في ولاية ماراناو الشمالية. والقطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث البرازيلية منخرطة هي أيضاً في مشاريع البحث والاستحداث والتطوير المتصلة بالفضاء، ويجري التعاقد معها من أجل تطوير وتوريد النظم والمعدات والخدمات.

إن السياسة الوطنية بشأن تطوير الأنشطة الفضائية ترسي المبادئ والأهداف والتوجيهات الرئيسية فيما يتعلق بالأنشطة الفضائية البرازيلية، وهي: تطوير الخبرة الفنية العلمية والتكنولوجية البرازيلية في مجال الأنشطة الفضائية، في إطار التزامات البلد بمقتضى الاتفاقات الدولية؛ وتعزيز تنمية وتطوير المنظومات الفضائية وما يتصل بها من هياكل أساسية أرضية قد تقدم البيانات والخدمات اللازمة للبلد؛ وإعداد الصناعة البرازيلية للمشاركة في السوق العالمية للسلع والخدمات والتطبيقات المتصلة بالفضاء، وإعداد هذه الصناعة لأن تصبح قادرة على المنافسة في هذه السوق.

إن البرنامج الفضائي الوطني للبرازيل يغطي حالياً فترة عشر سنوات تمتد من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٧. ويتألف البرنامج من ثمان مبادرات رئيسية، هي: التطبيقات الفضائية، والسواتل وحمولاتها، ومركبات إطلاق السواتل وصواريخ السير الجوي، والهياكل الأساسية الفضائية، والعلوم الفضائية، والبحث الاستحداث في ميدان التكنولوجيات الفضائية، وتدريب الموارد البشرية وتطويرها، وتقديم الدعم لتأهيل الصناعة الفضائية الوطنية.

وقد أفضت أنشطة البرنامج إلى أمور شتى، من بينها تطوير سواتل جمع البيانات على أيدي مهندسين برازيليين. ومنذ عام ١٩٨٨، ما برحت البرازيل والصين، في سياق برنامج ثنائي للبحوث الفضائية، تتعاونان بشأن برنامج لتطوير سواتل الاستشعار عن بُعد. وأطلق في عام ١٩٩٩ الساتل الصيني - البرازيلي الأول للموارد الأرضية، واسمه CBERS-1، وهو يعد خطوة لا يستهان بها في التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال إنتاج السواتل المصممة للتغطية الأرضية باستخدام آلات تصوير بصري وبالأشعة دون الحمراء. وبعد إنجاز المشروع الأصلي، الذي شمل أعمال بحوث واستحداثاً ثنائياً لساتلين اثنين، اتفق البرازيل والصين الآن على استحداث ساتلين اثنين من سواتل الجيل الثاني، هما CBERS-3 and 4.

وإضافة إلى ذلك، فإن SACI، وهو من السواتل الصغرى أُطلق عام ١٩٩٩ حاملاً أربع تجارب وابتكره علماء برازيليون وشركاء أجنبية، ما برح يقدم معلومات مفيدة، ويتوقع إطلاق سواتل علمية صغيرة أخرى في الأجلين القصير والمتوسط.

وعلاوة على ذلك، يجري في البرازيل حالياً استحداث ساتلين لمراقبة الأرض، من المقرر إطلاقهما في مدار دائري على ارتفاع ٩٠٠ كيلومتر فوق خط الاستواء.

ويرى وفدي أن البحوث للأغراض السلمية في الفضاء الخارجي تخدم المصلحة المشتركة لتقدم البشرية. وينبغي إبقاء الفضاء الخارجي حالياً من الأسلحة. وإن إنشاء لجنة مخصصة لمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ستشكل، في رأينا، عنصراً هاماً في برنامج متوازن للعمل في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أشكركم، السيد السفير، على بيانكم وعلى إشادة حكومة البرازيل بروسيا على جهودها في إعداد وتنظيم مناقشات في مؤتمر نزع السلاح بشأن مشكلة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا، السيد ميخائيل غريفون. الكلمة لكم، سيدي.

السيد غريفون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): كان ينبغي للقائم بالأعمال لدينا، السيد جان - ميشيل ديباكس، أن يدلي بهذا البيان، لكنه اضطر إلى المغادرة من أجل التزام آخر، لذلك سأدلي بالبيان نيابة عنه.

السيد الرئيس، بما أنني أخذ أخذ الكلمة لأول مرة أثناء فترة رئاستكم، اسمحوا لي أولاً أن أهنتكم على توليكم الرئاسة وأن أؤكد لكم دعم وفدي الوفي. يسرنا أن نتاح لنا فرصة هذا الأسبوع لبحث إحدى المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح بحثاً متعمقاً. هذه الدورة تلي الدورات السابقة من المناقشة المواضيعية المنظمة المركزة، على نحو ما اتفق عليه الرؤساء الستة معاً في مطلع العام. وهي تشكل بوجه خاص جزءاً من أعمال متابعة الدورة بشأن النظر في مسألة وضع معاهدة متوخاة بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع أسلحة نووية وأجهزة انفجارية نووية أخرى.

وعلى نحو ما أكدته سفير النمسا السيد بيترتس في البيان العام الذي ألقاه نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فإن الأنشطة البشرية باتت تعتمد اعتماداً متزايداً على المرافق الفضائية، سواء في المجالين الاقتصادي والعلمي، أم في تنفيذ سياسات الأمن الوطني. وموقف الاتحاد الأوروبي ينسجم جيداً مع النهج الذي يتبعه بلدي، الذي نهض بدور نشط في العمل بشأن هذا الموضوع منذ مطلع الثمانينات في محفلنا. وقد أبدت فرنسا منذ مستهل هذا النقاش دعمها لاستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، وما زالت تعتبر هذا الأمر مسألة أساسية من مسائل الأمن الدولي. وقد ذكر رئيس الجمهورية الفرنسية في حزيران/يونيه ٢٠٠١ أن "عدم تسليح الفضاء هو عنصر أساسي وما زال يحظى بالتأييد حتى الآن بالرغم من كل ما أتاحتته الحرب الباردة من مغريات. وينبغي الإبقاء عليه. فلن يكون من مصلحة أحد فتح هذا الباب الجديد الذي سيصعب إغلاقه. وليس بوسع أحد الحفاظ على احتكار في هذا المجال. ونتيجة ذلك ستكون سباق تسلح جديداً مع ما يترتب على ذلك من نتائج كارثية بالنسبة للجميع". هذا الموقف ما زال يوجه النهج الفرنسي. ومنه تنشأ ثلاثة مبادئ أساسية، هي: إتاحة الفرص للجميع للوصول إلى الفضاء لأغراض سلمية، والحفاظ على سلامة وحرمة السواتل التي تدور حول الأرض. وضرورة مراعاة المصالح الدفاعية المشروعة للدول.

إن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تعالج في مؤتمر نزع السلاح من حيث صلتها بمواضيع أخرى ذات طابع مختلف. ونعتقد أن هذه حالة اصطناعية في كثير من الجوانب. لقد شهدنا بالتأكيد جهوداً كبيرة بذلتها الصين وروسيا في سبيل اتخاذ موقف أكثر مرونة بشأن الطريقة التي يمكن بها إسناد دور لمؤتمر نزع السلاح في هذا المجال. وما زلنا مقتنعين بأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، شأنها في ذلك شأن غيرها من المسائل، ينبغي النظر فيها بمعزل عن المواضيع الأخرى التي نتناولها.

الرئيس (تكلم بالروسية): نشكركم على بيانكم وعلى عباراتكم اللطيفة الموجهة إلى الرئيس. أود أن أدلي الآن ببيان نيابة عن الوفد الروسي. وسيكون بياني مختصراً بعض الشيء مقارنة بالنص الذي عمم رسمياً على الوفود.

إن التعاون الدولي الواسع النطاق في استكشاف الفضاء الخارجي يبني ثقة متبادلة بين الدول ويُساعد على تعزيز التعاون فيما بينها في جميع مجالات النشاط الدولي. غير أن المناخ السائد للتعاون في الفضاء الخارجي قد يكون مهدداً بالخطر. لقد قيل الكثير في اجتماعات سابقة عن أننا نشهد ظهور خطر محتمل بأنه ستُنشر أسلحة في الفضاء الخارجي. لهذا السبب فإن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فيه هو مهمة ملحة. وفي رأينا أن أكثر الطرق فعالية لمعالجة هذه المسألة هي إعداد معاهدة جديدة من شأنها أن تسد الثغرات القائمة في القانون الدولي للفضاء الخارجي. وقد تشكل تدابير الشفافية وبناء الثقة جزءاً لا يتجزأ من معاهدة من هذا القبيل، حيث إنها ستساعد على وضع بيانات مرجعية، وعلى التحقق من الامتثال لأحكام المعاهدة وتعزيز التنسيق والتعاون في عملية تنفيذها. وترد مقترحات في هذا السياق، وإن بشكل عام للغاية، في الوثيقة CD/1679 التي أعدتها روسيا والصين.

في الوقت ذاته، نقر بأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي هي قيمة في حد ذاتها بوصفها سبباً مكملاً نحو تعزيز أمن الفضاء الخارجي. وأثناء المناقشات التي جرت بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، نوهت بعض الوفود أن العمل بشأن تدابير بناء الثقة كخطوة أولى بسيطة بإمكانه أن يقرب بين الدول كافة وأن يساعد على إيجاد توافق في الآراء بشأن المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. من الصعب الاختلاف مع هذا الموقف.

إن هذه الاعتبارات قد شجعت على إلقاء نظرة أكثر تفحصاً على مسألة تدابير الشفافية وبناء الثقة. وأود أن أقول منذ البداية إن العمل بشأن مسألة تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي لا يدل بأي شكل على حدوث تراخ في تركيزنا على مهمة وضع معاهدة جديدة بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أجسام في الفضاء الخارجي. فصياعة معاهدة من هذا القبيل ما برحت أولوية روسيا في سياق أمن الفضاء الخارجي.

وينبغي الإشارة إلى أن تطبيق تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي ليس بالأمر الجديد. فمنذ فترة لا بأس بها من الزمن، ما فتئ من المسلم به أن هذه التدابير هي عنصر لا يُستهان به من عناصر البعد القانوني الدولي لهذه الأنشطة. وعلى وجه التحديد، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في القرار الذي تعتمده سنوياً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، تُقر بأن من شأن مقترحات محددة بشأن تدابير بناء الثقة أن تُشكل جزءاً لا يتجزأ من اتفاق دولي أو اتفاقات دولية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن تدابير الشفافية وبناء الثقة قد أُدرجت بالفعل، بطريقة أو بأخرى، في عدد من الاتفاقات الدولية بشأن الفضاء الخارجي. فهي تتضمن أحكاماً تنص على أمور من قبيل إحاطة الأمين العام للأمم المتحدة، فضلاً عن عامة الناس والأوساط العلمية الدولية، علماً بطبيعة الأنشطة في الفضاء الخارجي وتنفيذها وحصيلتها، مع تقديم بيانات عن الأجسام الفضائية التي تم إطلاقها وعن تلك التي لم تعد موضوعة في مدارات حول الأرض أو التي غيرت مداراتها المبلغ

عنها سابقاً، وعن التعاون في التصدي المشترك لما ينشأ من مشاكل، وما إلى ذلك. وتؤدي تدابير الشفافية وبناء الثقة دوراً واضحاً للمعايير في ميدان عدم انتشار القذائف، وذلك في شكل بيانات سنوية بشأن التوجهات السياسية الرئيسية فيما يتعلق بمركبات الإطلاق الفضائية، وتقديم معلومات سنوياً عن أعداد ما تم إطلاقه من مركبات إطلاق فضائية وعن أصنافها، وعماً وجه من دعوات إلى مراقبين دوليين لزيارة منصات الإطلاق، فضلاً عن إصدار إخطارات أولية بعمليات إطلاق مركبات الإطلاق الفضائية والرحلات الفضائية الاختبارية.

إن الاهتمام بتدابير الشفافية وبناء الثقة قد ازداد ازدياداً ملحوظاً في الآونة الأخيرة. وتعكف الدول حالياً على وضع عدد من هذه التدابير موضع التنفيذ بمبادراتها هي. فعلى سبيل المثال، ما برحت روسيا منذ عام ٢٠٠٣ تستخدم الإنترنت لإحاطة المجتمع الدولي علماً بما ستقوم به من عمليات إطلاق مركبات فضائية ومهامها. وتعهدت روسيا في عام ٢٠٠٤ بالألا تكون هي البادئة في نشر أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي. وحظيت هذه المبادرة بتأييد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي. ونحن نهيئ بجميع الدول أن تحذو حذونا.

وتقدم النرويج إخطارات بما تعزم إطلاقه من مسبارات إلى الطبقات العليا من الغلاف الجوي من موقع إطلاق في المحيط المتجمد الشمالي. ويوجد اتفاق بين باكستان والهند بشأن إصدار إخطارات مسبقة بعمليات إطلاق القذائف. وقد أدلت بريطانيا العظمى ببيان هام في جلسة عامة عُقدت في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ذكرت فيه أنها لا تعزم نشر أسلحة في الفضاء.

وفي الوقت ذاته، فإن هذه التدابير، بوضعها الحالي، ليست شاملة، سواء من حيث نطاق تنوع الأنشطة الفضائية أو من حيث مشاركة الدول في تنفيذها. هذه الحالة كانت أحد الأسباب التي حثت بروسيا إلى تقديم مشروع قرار في الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة عنوانه "تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي"، اعتمد بأغلبية ساحقة. ويدعو القرار الدول الأعضاء إلى إحاطة الأمين العام قبل انعقاد الدورة الحادية والستين علماً بأرائها بشأن استصواب مواصلة وضع تدابير دولية للشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي خدمة لمصالح الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إننا نشاطر سفير إيطاليا رأيه أن مناظرتنا ومناقشتنا بشأن هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح هذا العام ربما تكون أمراً مفيداً للدول الأعضاء في إعدادها المعلومات المناسبة.

إن تدابير الشفافية وبناء الثقة، في حد ذاتها، تُقلل من خطر تكوين فكرة وتقدير مغلوطين للأنشطة العسكرية لدولة أخرى. وهي تُسهّم في الحيلولة دون مواجهة عسكرية، وفي تطبيق مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وتعزيز الاستقرار الإقليمي والعالمي. وإن وضع آليات لضمان إمكانية التنبؤ بالأنشطة العسكرية للدول في الفضاء الخارجي استناداً إلى تدابير الشفافية وبناء الثقة من شأنه أن يُسهّم موضوعياً في التقليل من فرص ظهور مخاطر عسكرية غير متوقعة في الفضاء الخارجي ومنه، ومن شأنه أن يبديد الشكوك فيما يتعلق بالحالة الاستراتيجية في الفضاء الخارجي وأن يقلل بالتالي من ضرورة الإعداد مسبقاً لتحييد هذه المخاطر.

وتدابير الشفافية وبناء الثقة ليست بديلاً عن تدابير تحديد الأسلحة ونزع السلاح، كما أنه لا يمكنها أن تحل محل تدابير التحقق. غير أنها قد تيسر العمل بشأن تدابير نزع السلاح، وقد تيسر كذلك تدابير التحقق. وإن

وضع تدابير للشفافية وبناء الثقة لا يضر بالعمل على وضع معاهدة بشأن عدم نشر أسلحة في الفضاء الخارجي ولا يحول الاهتمام عنه، بل على العكس من ذلك، فإنه يُعزز.

وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن وضع تدابير تحقق فيما يتعلق بالمعاهدة الجديدة ليس بالمهمة اليسيرة. فلعل من الأفضل صياغة المعاهدة في بادئ الأمر دون تدابير تحقق، حيث إنه يمكن وضعها في مرحلة لاحقة. إن تدابير الشفافية وبناء الثقة يمكنها، لفترة معينة من الزمن، أن تعوض عن عدم وجود تدابير تحقق في المعاهدة الجديدة، سيما وأن الهدف هو إعادة تأكيد عدم نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، الذي يخلو حتى الآن من أية أسلحة من هذا القبيل. ومن شأن تدابير الشفافية وبناء الثقة أن تُعزز ثقة أطراف المعاهدة بأنه سيتم الوفاء بالالتزامات المحددة فيها.

وللدول أن تضع تدابير الشفافية وبناء الثقة وأن تطبقها إما على أساس فردي أو ثنائي أو متعدد الأطراف. ويجوز أن تكون هذه التدابير طوعية أو، إذا ما ارتئيت ضرورة ذلك، أن تكون ملزمة قانوناً. وليس من شك في أن الطبيعة المتعددة الأطراف لهذه التدابير تعمل على زيادة دلالتها العملية إلى حد كبير.

ولغرض تحديث أفكارنا عن تدابير الشفافية وبناء الثقة، نعتقد أن من المستصوب الاستفادة مما أنجزه فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة من عمل في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٣. فتقرير هذا الفريق هو مصدر لكثير من الأفكار التي ما زالت وجيهة في يومنا هذا. وقد طرحت فرنسا وكندا وعدد من الدول الأخرى مقترحات مثيرة للاهتمام فيما يتعلق بتدابير الشفافية وبناء الثقة، كما طُرحت اليوم نقاط مثيرة للاهتمام.

ونود الإدلاء ببضعة تعليقات على مجموعة متكاملة من تدابير الشفافية وبناء الثقة التي نعتقد أنها ستكون ناجعة نظراً للأوضاع السائدة اليوم. وهذه المجموعة من التدابير ليست مستفيضة، إلا أنه يمكن استخدامها منطلقاً لمواصلة النقاش. ويمكن تقسيم هذه التدابير الممكنة إلى عدة فئات: أولها، تدابير ترمي إلى ضمان مزيد من الشفافية في برامج الفضاء الخارجي؛ والثانية، تدابير ترمي إلى توسيع كمية المعلومات المتاحة عن المركبات الفضائية الموضوعية في مدارات حول الأرض؛ والثالثة تدابير متصلة بقواعد السلوك الناضجة لأنشطة الفضاء الخارجي. ويمكن تنفيذ هذه التدابير بطرق مختلفة، منها تبادل المعلومات، والقيام بأنشطة إعلامية، وإصدار إخطارات، وإجراء مشاورات، وعقد حلقات تدريبية تتناول مواضيع معينة، وما إلى ذلك.

أولاً، تبادل المعلومات عن الاتجاهات الرئيسية لسياسات الدول فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي، وعن البرامج الرئيسية لبحوث الفضاء الخارجي وأوجه استخدامه، وعن المعالم المدارية للأجسام الفضائية.

ثانياً، القيام بأنشطة إعلامية قوامها زيارات يقوم بها أخصائيون إلى مواقع الإطلاق إلى الفضاء، وإلى مراكز قيادة الرحلات الجوية والتحكم بها وغيرها من المنشآت الأساسية للفضاء الخارجي، وتوجيه دعوات إلى مراقبين لحضور عمليات إطلاق المركبات الفضائية، وتقديم بيانات عملية للتكنولوجيات الصاروخية والفضائية.

ثالثاً، تقديم إخطارات بما يُعتمزم القيام به من عمليات إطلاق لمركبات فضائية؛ وإخطارات بمناورات مقررة لمركبات فضائية قد تُسفر عن اقتراب خطير إلى مركبات فضائية لدول أخرى؛ وبدء هبوط أجسام من الفضاء الخارجي من مداراتها بشكل غير موجه ومواقع اصطدامها المتوقع بالأرض؛ وبعودة المركبات الفضائية

الموجهة من الفضاء إلى الطبقات الكثيفة من الغلاف الجوي؛ وبعودة المركبات الفضائية التي يوجد على متنها مصدر للطاقة النووية، في حال حدوث عطل وخطر ظاهر باحتمال سقوط مواد إشعاعية إلى الأرض.

رابعاً، إجراء مشاورات لاستجلاء ما يقدم من معلومات عن برامج بحوث في الفضاء الخارجي واستخدامه؛ وعن حالات مبهمة، فضلاً عن هواجس أخرى؛ ومناقشة تنفيذ ما يتفق عليه من تدابير شفافية وبناء ثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

خامساً، عقد حلقات تدريبية تتناول مواضيع معينة تتعلق بمجموعة متنوعة من المسائل المتصلة بالبحوث في الفضاء الخارجي واستخدامه يتم تنظيمها على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف بمشاركة علماء ودبلوماسيين وخبراء عسكريين وفنيين.

ويمكن إدراج هذه التدابير في المعاهدة الجديدة بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أجسام في الفضاء الخارجي. وقد أُدرجت الاعتبارات المذكورة أعلاه في ورقة العمل الروسية - الصينية الصادرة مؤخراً (CD/1778).

إن وضع تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، سواء في مؤتمر نزع السلاح أو في إطار الأمم المتحدة، قد يُشكل عاملاً توطيدياً هاماً فيما يتعلق بالفضاء الخارجي وقد يُفضي إلى نتائج عملية من حيث اتباع نهج مسؤول في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه ومن حيث ضمان سلامة أنشطة الفضاء الخارجي.

أود إعطاء الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، السيد جون موهانكو. لكم الكلمة، سيدي.

السيد موهانكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم أيها السيد الرئيس على إتاحتكم الفرصة لي للتحدث في هذه المناسبة بشأن موضوع نوليه في الولايات المتحدة قدراً كبيراً من الاهتمام. أود أولاً أن أعرف نفسي. إنني نائب مدير مكتب شؤون الأمن النووي المتعدد الجنسيات في مكتب الأمن والتعاون الدوليين وعدم الانتشار بوزارة الخارجية. إن مساعد وزيرة الخارجية الذي يندرج مكنتي في نطاق مسؤولياته، السيد ريدميكر، قد تحدث أمامكم هنا منذ أسبوعين، وأود الآن أن أتناول على سبيل المتابعة المواضيع التي تناولها بالبحث والمواضيع الأخرى التي نحن بصددتها حالياً.

لقد استمع وفدي باهتمام إلى المناقشات التي دارت بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وعلى غرار وقف إنتاج المواد الانشطارية وغيرها من المسائل، فنحن نرى أن المؤتمر، المجتمع في جلسة عامة، بإمكانه عقد مناقشات هادفة، تتصف بالعرض والعمق على السواء، بشأن أي موضوع يهم أعضائه. وعلى نحو ما ذكره مساعد وزيرة الخارجية، السيد ريدميكر، في ١٨ أيار/مايو، فإن الولايات المتحدة تؤيد المؤتمر فيما يناقشه من مسائل "تقليدية" و"جديدة" على السواء بهدف تحديد ما قد ينضج منها لتناوله بقدر أكبر من الجديدة.

غير أن وفدنا، بعد أن استمع لهذه المناقشات بوجه خاص، قد بات أكثر اقتناعاً من أي وقت مضى بأن المسائل المتصلة بالتسليح المفترض للفضاء من المؤكد أنها لا تحظى بتوافق في الآراء في هذه الهيئة. دعونا نرى لماذا.

لقد كانت الولايات المتحدة إحدى الجهات المحركة الرئيسية وراء معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ التي ما زلنا نؤيدها تماماً. فهذه المعاهدة الهامة قد خدمت المجتمع الدولي جيداً طيلة ما يقارب الأربعة عقود. وخلال هذه الفترة، سافر الإنسان إلى القمر، وتعلّم كيفية العمل المتواصل على متن المحطات الفضائية. وانضمت الصين مؤخراً إلى روسيا والولايات المتحدة في تسيير رحلات فضائية مأهولة، وزار الفضاء مواطنون من أكثر من اثني عشر بلداً. وازداد استخدام السواتل الفضائية في الاستشعار عن بعد والاتصالات زيادةً أُسيّة، مقدماً بذلك مساهمات قيمة في الأمن الدولي والرفاه الاقتصادي على السواء. وباتت النظم الفضائية الخاصة بالملاحة والتوقيت تشكل معياراً للأنشطة التي يمتد نطاقها من عمليات الإنقاذ في حالات الطوارئ، التي يعد التوقيت فيها عاملاً حاسماً الأهمية، إلى إمكانية دفع ثمن المحروقات آلياً. وخلاصة القول، فإن مبادئ معاهدة الفضاء الخارجي - ومن بينها إتاحة إمكانية للدول كافة للوصول إلى الفضاء بحرية وبلا عائق - كانت عاملاً حاسماً الأهمية في مظاهر النجاح هذه.

ومن الجدير بالتنويه أن هذه التطورات قد حدثت، في جزء منها على الأقل، بفعل حرية الاضطلاع بأنشطة دفاعية في الفضاء، ما دامت تلك الأنشطة متوافقة مع مبادئ معاهدة الفضاء الخارجي. وما كان لأي من التطورات العظيمة في الفضاء أن يحدث دون المتطلبات الملحة للأمن الوطني، ومن المؤكد أن ما أتت به النظم الفضائية للملاحة والتوقيت من فضل ما كان سيتحقق البتة فيما لو كانت الأنشطة الفضائية العسكرية قد حظرت. وقد أثبتت الدول الأطراف في معاهدة الفضاء الخارجي أن استخدام الفضاء للأغراض السلمية هو أمر ينسجم تماماً مع النشاط العسكري في الفضاء. وإن المخاطر التي تهدد استخدام الفضاء للأغراض السلمية، شأنها في ذلك شأن المخاطر التي تهدد استخدام المحيطات أو الغلاف الجوي للأغراض السلمية، لا تأتي من وجود أعتدة عسكرية بل من المخيلين بالسلم بصرف النظر عن البيئة.

لقد استعرض وفدنا استعراضاً متأنياً الورقة التي قدمتها الصين وروسيا بالوثيقة CD/1778 بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة. وإن استكشاف تدابير جديدة لبناء الثقة ليس خطأً في حد ذاته، إلا أن المؤتمر ليس المحفل المناسب لإجراء مناقشات من هذا القبيل. وإن ممارسات الدوائر الفضائية تتطور مع تحسن قدراتنا الفردية، وإن تباحث الدول فيما بينها بشأن كيفية القيام بتلك الممارسات هو أمر مناسب. غير أن هذه المباحثات لا تعد سبباً وجيهاً لاقتراح تدابير جديدة للحد من الأسلحة في الفضاء الخارجي.

وتنوّه الوثيقة CD/1778 أن معاهدة الفضاء الخارجي، إلى جانب اتفاقية المسؤولية (عن الأنشطة في الفضاء الخارجي) واتفاقية التسجيل (تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي)، تتيح المجال أصلاً لتدابير بناء الثقة، بما في ذلك إمكانية مراقبة عمليات الإطلاق، إضافة إلى إجراء مشاورات فيما يتعلق بإمكانية أن أنشطة معينة في الفضاء الخارجي قد تعمل على تعطيل أنشطة فضائية أخرى. ومثالاً على ذلك، تبحث الوثيقة CD/1778 إمكانية تقديم إخطارات بشأن مناورات مكررة لمركبات فضائية قد تسفر عن اقتراب خطير إلى مركبات فضائية لدول أخرى. وتدعو معاهدة الفضاء الخارجي إلى إجراء مشاورات دولية مناسبة قبل الشروع في نشاط قد يكون له أثر مشوش لأنشطة دول أخرى، ما قد تترتب عليه آثار ضارة؛ ومن الأمثلة على حدوث تداخل تشويشي ضار من هذا القبيل وقوع اصطدام بين مركبتين فضائيتين. وعلى نحو ما توضحه الوثيقة CD/1778، فمن الممكن استحداث نموذج عالمي وشامل لتدابير الشفافية وبناء الثقة. والبنية الراهنة لتدابير التشاور الطوعي في الصكوك الحالية فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي تتيح المجال لتطبيق تدابير مناسبة على أساس كل حالة على حدة.

ويجادل البعض بأن نظام الفضاء الخارجي الراهن غير كاف، حيث إنه يتناول فقط مسألة وضع أسلحة دمار شامل في الفضاء، وليس أسلحة من أي نوع. وكثيراً ما نظرت الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الممتلئة في هذه الهيئة في إمكانية حظر الأسلحة المضادة للسواتل أو غيرها من منظومات الأسلحة الفضائية، لكننا نجد دوماً أن فرض حظر من هذا القبيل هو أمر يستحيل تحديده بطريقة تستثني أوجه استخدام عملية وهامة للمنظومات الفضائية. وكثيرون من دعاة التدابير الإضافية يفترضون على ما يبدو أن من السهل تحديد ما هو سلاح أو ما هو ليس سلاحاً في الفضاء الخارجي. إن الأمر ليس كذلك بالتأكيد، حيث إن أي شيء في الفضاء الخارجي ذي قدرة على تغيير مساره قد يكون سلاحاً. وهذا يشمل أيضاً من السواتل التي تدور حالياً في مدارات حول الأرض وتستخدم لأغراض الأرصاد الجوية أو الاتصالات أو الاستشعار عن بعد أو الملاحية. ويمكن من حيث المبدأ تغيير مدى أي من هذه السواتل ليصطدم بساتل آخر، مع ما يترتب على ذلك من نتائج ضارة.

وكذلك، فإن أي جسم أطلق إلى الفضاء وبه كمية كافية من الوقود يمكن حرفه عن مداره ليصطدم بالأرض. وتذكر الوفود بلا شك ما سببته حادثه خروج مركبة سكايلاب عن مدارها من قلق، عندما سقط ساتل كوزموس وتحطم في كندا، كما تذكر ما اتخذ من إجراءات احتياطية لدى خروج محطة مير الفضائية عن مدارها. فإن أي جسم كبير موضوع في مدار حول الأرض، أياً كان غرضه السلمي، بإمكانه إلحاق ضرر كبير بسقوطه عن مداره. وما علينا سوى رؤية الحفرة الاصطدامية الهائلة الموجودة في أريزونا، أو العودة بأذهاننا إلى ما حدث لأنواع كثيرة من الحيوانات في نهاية العصر الطباشيري، أو الظاهرة التي حدثت عام ١٩٠٨ في تونغوسكا، لإدراك ما بمقدور مجرد صخور وكرات من الجليد أن تسببه من أضرار عند سقوطها من مداراتها.

إن مسألة التعريف - لأي جسم فضائي يمكن بحكم طبيعته استخدامه استخداماً مزدوجاً - تعد حاجزاً أساسياً أمام أية محاولة لمجرد مناقشة مسألة فرض حظر على الأسلحة الفضائية مناقشة هادفة. ومع ذلك فيمكن أن الوفود قضاء فترات طويلة من الوقت في التفكير في أنواع أسلحة الفضاء الخارجي الغريبة التي يمكن استحداثها بعد سنوات، بل وحتى قرون، من الآن. غير أن من شأن ذلك أن يضعنا في ذات موقف مؤلفي روايات الخيال العلمي، الذين لم ترق لهم فكرة عدم وجود حيوان التنين، فكرسوا سنة من الزمن لدراسة هذا الموضوع ثم خلصوا إلى أنه يوجد ثلاثة أنواع من التنين، لم يثبت وجود أي منها لأسباب مختلفة تماماً.

لنكن واضحين بشأن مقصد هذا التخمين. فكثير من دعاة فرض حظر على الأسلحة الفضائية يجادلون بأنه، ما لم تحظر هذه الأسلحة قريباً، فإن حكومة ما - يقال عادةً بسفاهة إنها الولايات المتحدة - سوف تبدأ بشكل ما سباق تسلح في الفضاء الخارجي. إلا أن التاريخ يُثبت أن هذا ليس تخميناً معقولاً بأي شكل. وذهب بعض البلدان إلى درجة اختبار أسلحة مضادة للسواتل في الفضاء طيلة فترة دامت سنوات عديدة، بينما أجرت بلدان أخرى بحوثاً أرضية يمكن استخدامها في مهمات مضادة للسواتل. غير أن من الجدير بالملاحظة أن هذه البحوث لم تسفر عن اندفاع في اتجاه نشر أسلحة في الفضاء، كما أنها لم تفض إلى ما يُخشى حدوثه من سباق تسلح في الفضاء. ومن طرفنا، فليس لدى الولايات المتحدة أية أسلحة في الفضاء، كما أننا لا نعتزم صنع أسلحة من هذا القبيل.

ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع قيمة المنظومات الفضائية - لأغراض تجارية ودعمًا للعمليات العسكرية - ما فتئ يجدد بالولايات المتحدة إلى دراسة ما للأسلحة الفضائية من إمكانيات في حماية سواتلنا من احتمالات تعرضها

مستقبلاً لاعتداءات، سواء من الأرض أو من مركبات فضائية أخرى. وما دام هناك احتمال للتعرض لاعتداءات من هذا القبيل، فإن حكومتنا ستواصل النظر في ما يمكن أن تؤديه الأسلحة الفضائية من دور في حماية تلك الموجودات.

وما زالت الولايات المتحدة ملتزمة باستكشاف الدول كافة للفضاء واستخدامه للأغراض السلمية. وتشمل "الأغراض السلمية" الأنشطة الدفاعية المناسبة إيجاباً للأمن الوطني وتحقيقاً لغير ذلك من الأهداف.

إننا نأخذ مأخذ الجد التزامنا بمواصلة الاضطلاع بجميع أنشطة الولايات المتحدة في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، وفقاً لأحكام القانون الدولي، ومن بينها معاهدة الفضاء الخارجي، التي تتضمن بالإشارة ميثاق الأمم المتحدة، خدمةً لمصلحة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون والتفاهم الدوليين. ومن مصلحتنا أن تأخذ الدول الأخرى التزاماتها في هذا الشأن مأخذ الجد كذلك. وتستأثر حكومتنا بنصيب الأسد من الموجودات في الفضاء الخارجي. وعليه، فإننا البلد الأكثر تعرضاً للمخاطر من جراء أنشطة قد تلحق ضرراً بهذه البنية التحتية التي لا يستهان بها من بُنى الفضاء الخارجي.

إن الحرب الباردة قد انتهت، ولا يوجد سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومن ثم، فلا يوجد - أكرر: لا يوجد - مشكلة في الفضاء الخارجي يتعين حلها بالحد من الأسلحة فيه. بل بالعكس، يوجد تعاون دولي لم يسبق له مثيل في الأنشطة الفضائية المدنية والتجارية، ومنها أنشطة فيما بين من كانوا خصوماً أثناء الحرب الباردة. وبات يوجد نظام شامل وواسع النطاق للحد من استخدام الفضاء الخارجي لأغراض معينة، وبات نظام الفضاء الخارجي. المتعدد الأطراف القائم حالياً يعالج هذه المسألة معالجة وافية.

ونظراً لهذه الحقائق التي لا جدال فيها، يكرر وفدنا دعوته لهذا المؤتمر إلى أن يتوصل في وقت مبكر إلى اتفاق بشأن مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/1776 للشروع في مفاوضات على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو الخطوة المنطقية التالية التي يتعين على هذا المحفل اتخاذها. وعلى نحو ما أظهرته مناقشة اليوم، للوفود أن تواصل استخدام هذه الجلسة العامة لإجراء استعراضات متعمقة لجميع المسائل التي تهم الدول الأعضاء، ومن بينها مسألة الفضاء الخارجي. ونحن نرحب بمواصلة تبادل الآراء بشأن جميع المسائل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الموقر على بيانه. أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين، السيد فاجّه فونروج.

السيد فاجّه فونروج (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، بما أن وفدي يأخذ الكلمة لأول مرة منذ توليكم الرئاسة، اسمحوا لي أن أهنئكم على ذلك وعلى الطريقة التي نظّمتم بها عملنا لمناقشة المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

تعتبر الأرجنتين تدابير بناء الثقة واحدة من ركائز الاستقرار والأمن في الفضاء الخارجي. وإذا ما طبقت هذه التدابير بالحرص ذاته وعلى النطاق ذاته اللذين طبقت بهما في القارة الأوروبية، فيمكنها أن تكون مفيدة للغاية في الحيلولة دون إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء.

وبإيجاز، أود أن أقول في هذه المناسبة إننا نؤيد إنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح لدراسة المبادئ العامة وتدابير بناء الثقة وإنشاء نظام قادر على منع تسليح الفضاء الخارجي. ونعتقد في هذا الشأن أن المهام المتصلة بمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والمحددة في مقترح السفراء الخمسة وفي ورقة "غذاء الفكر" غير الرسمية التي قام بتعميمها السيد ساندرز، سفير هولندا، توفر أساساً جيداً لمعالجة هذه المسألة. كما أنها تعرض ولاية للشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع أسلحة نووية.

ومن الجوهرى بالنسبة للأرجنتين أن أي مقترح غرضه ملء الفراغات القانونية ينبغي ألا يعوّق ممارسة الحق الثابت في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، ومن بينها إمكانية الوصول إلى الفضاء كشكل من أشكال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الوطنية. ولا بد لي أن أنوه في هذا الصدد بأن الأرجنتين ما برحت منخرطة في عملية شفافة وجارية وقابلة للتنبؤ بما قوامها تنفيذ خطة فضائية وطنية مدنية عنوانها "الأرجنتين في الفضاء، ١٩٩٧-٢٠٠٨"، ما برحت تديرها المفوضية الوطنية للأنشطة الفضائية منذ إنشائها في عام ١٩٩١.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكركم. أعطي الكلمة الآن لممثل السويد، السيد لارز خوستبيك.

السيد خوستبيك (السويد) (تكلم بالإنكليزية): لقد عرضنا في الجلسة العامة المعقودة في ٨ حزيران/يونيه الآراء العامة للسويد بشأن أهمية منع تسليح الفضاء الخارجي، وواصلنا عرض نطاق المعاهدة المتوخاة مستقبلاً وتعريفها الأساسية عرضاً مفصلاً في الجلسة العامة غير الرسمية المعقودة في ٩ حزيران/يونيه. وستناول اليوم مسألة تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي.

وعلى نحو ما أوضحناه الأسبوع الماضي، فإن السويد تحبذ التفاوض على حظر واضح لتسليح الفضاء الخارجي. وربما استغرق التفاوض على معاهدة من هذا القبيل سنوات عديدة، حالما يتسنى بدء هذه المفاوضات. وقد ثبت من المناقشات التي جرت في الأسبوع الماضي بشأن الجوانب الفنية والقانونية لمعاهدة من هذا القبيل أن ما زال أمامنا الكثير من العمل قبل أن يتسنى لنا التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن معالم معاهدة ممكنة. ونحن نعلم جميعاً أن ما يلزم من توافق سياسي في الآراء من أجل الشروع في مفاوضات حقيقية في المؤتمر بشأن هذه المسألة ليس موجوداً اليوم، وهو أمر مؤسف.

في ضوء ذلك، فإننا نرحب كثيراً بالنهج العام المتبّع في ورقة العمل الروسية/الصينية CD/1778 بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي. وتدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي ليست مفهوماً جديداً. فقد أنجز قدر كبير من العمل بشأن هذه المسألة في إطار الأمم المتحدة، وهناك العديد من الاتفاقات الدولية القائمة تتضمن أحكاماً هامة بشأن تدابير بناء الثقة. وفي الواقع أن وضع جميع تدابير بناء الثقة القائمة حالياً، كتلك المدرجة مثلاً في اتفاقية التسجيل لعام ١٩٧٥، موضع التنفيذ سيشكل خطوة هامة.

وفي عام ٢٠٠٥، أعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة تركيز اهتمام المجتمع الدولي على هذه المسألة باعتمادها القرار ٦٠/٦٦. ويدعو القرار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تدلي بأرائها بشأن مدى استصواب مواصلة وضع تدابير دولية للشفافية وبناء الثقة في مجال أنشطة الفضاء الخارجي. وفيما يتعلق بالسويد، فإن الرد الموجز على السؤال المطروح هو بنعم واضحة.

إن العمل على وضع مزيد من تدابير بناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي يمكن المضي قدماً به في محافل عدة، سواء داخل الأمم المتحدة ولجانها، ومن بينها اللجنة المعنية باستخدام الفضاء للأغراض السلمية، أو في سياق مؤتمر نزع السلاح. غير أنه ينبغي لهذه العمليات أن تكون متضافرة ومنسقة تحاشياً للازدواجية أو للنهوج المتناقضة.

إن أية معاهدة تُبرم مستقبلاً بشأن عدم تسليح الفضاء الخارجي سيلزم أن تتضمن أحكاماً بشأن تدابير بناء الثقة. لكن المناقشات بشأن هذه التدابير ينبغي ألا تُعتبر بالضرورة نقطة انطلاق إلى صياغة معاهدة مستقبلاً. ومن المؤكد أن الاتفاق على توصيات بتدابير إضافية لبناء الثقة سيعمل على تعزيز الثقة المتبادلة في أنشطة الفضاء الخارجي وسيجذب التوصل إلى تفهّم مشترك لما ينطوي عليه تسليح الفضاء من مخاطر. إلا أن هذه التدابير من شأنها أيضاً، في حد ذاتها، أن تخدم أغراضاً عامة.

وعلى نحو ما أشير إليه في ورقة العمل CD/1778، فإن تعهّد الدول تعهداً فردياً أو مشتركاً بعدم نشر أسلحة في الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح فيه ربما يكون أهم تدابير بناء ثقة من هذا القبيل.

اسمحوا لي، أيها السيد الرئيس، أن أعلّق إضافياً على بعض التدابير المحددة من تدابير الشفافية وبناء الثقة المذكورة في ورقة العمل CD/1778 وفي البيان الذي أدليت به.

ففي الورقة، تصنّف تدابير الشفافية وبناء الثقة بأنها تدابير هدفها زيادة الشفافية في برامج الفضاء الخارجي، أو الشفافية بشأن الأجسام الموضوعية في مدارات في الفضاء الخارجي، أو تدابير متصلة بقواعد السلوك أثناء أنشطة الفضاء الخارجي. وفي رأبي أنه يمكن لفئة رابعة من هذا القبيل أن تكون مشاريع تعاونية ثنائية أو متعددة الأطراف في الفضاء الخارجي، من بينها مشاريع لإقامة بني تحتية فضائية مشتركة.

وفيما يتعلق بتبادل المعلومات، لا نرى عقبات رئيسية أمام الخطوات المقترحة. وربما يلزم لتبادل المعلومات عن البرامج المتصلة بالأنشطة العسكرية أن يكون نوعياً في طابعه بصفة رئيسية، مع التشديد بدرجة أقل على الجوانب الكمية. أما تبادل المعلومات بشأن البرامج الفضائية التجارية فسيتم بالطبع أن تراعى فيه ضرورة صون المصالح التجارية الأساسية.

إن تقديم بيانات عملية، كتوجيه دعوات طوعية لكن منهجية إلى الخبراء لزيارة مواقع الإطلاق، وما إلى ذلك، سيكون بمثابة إسهام لا يُستهان به في الشفافية وبناء الثقة.

وإن الأفكار المطروحة بشأن مواصلة وضع مخططات إخطار، فضلاً عن وضع اتفاقات قائمة من هذا القبيل موضع التنفيذ التام، تحظى مبدئياً بدعمنا. غير أن بعض المفاهيم يلزم زيادة تفصيلها. فمفهوم "المناورات التي قد تسفر عن الاقتراب بدرجة خطيرة"، مثلاً، يخضع لتفسيرات مختلفة ويلزم مواصلة بحثه.

وآليات المشاورات تخدم أغراضاً جوهرية كثيرة، على النحو المشار إليه في ورقة العمل. وأحد التدابير البسيطة لتيسير هذه المشاورات يكون بتعيين نقاط اتصال وطنية.

ومن المؤكد أن عقد حلقات تدريبية تتناول مواضيع محددة سيسهم في إرساء علاقات وتفاهم بين فرادى العلماء والخبراء، إلا أنه قد لا يؤثر تأثيراً كبيراً في مستوى الثقة بين الدول.

وفي الختام، فإن السويد مستعدة للمشاركة في المناقشات في المحافل ذات الصلة بشأن وضع مزيد من تدابير بناء الثقة في مجال الأنشطة المتصلة بالفضاء الخارجي. ونحن نرحب باتباع نهج تدريجي عملي من هذا القبيل في تعزيز الأمن الفضائي، ونأمل أنه يُسهم هذا النهج في دفع مداولنا بشأن قضايا الفضاء الخارجي قدماً في مؤتمر نزع السلاح أيضاً.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكركم على بيانكم. اكتملت الآن قائمة المتحدثين. أود أن أسأل عما إذا كانت هناك وفود أخرى تود التحدث. أعطي الكلمة لممثل أستراليا.

السيد مكلخلن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود، أيها السيد الرئيس، أن أدلي بما يمكن اعتباره بياناً عاماً. ولكن قبل ذلك، أود أن أهنئكم على توليكم الرئاسة وأن أرحب بالزخم الذي أتيتم به أنتم - وهل لي أن أقول الرؤساء الستة، بل والأمانة أيضاً - سواءً إلى هذه المناقشة أو غيرها من المناقشات المواضيعية التي نحن بصدد إجرائها في دورة المؤتمر هذه. وهذا يؤكد حقاً أننا قادرون على الاستفادة من وقتنا في هذا المحفل على أفضل وجه.

لقد طلبت التحدث لمجرد إحاطة الزملاء علماً بأن البعثة الأسترالية ستستضيف حلقة دراسية في هذه القاعة يوم الجمعة، من الساعة العاشرة صباحاً حتى الساعة الثالثة من بعد الظهر. وستتناول الحلقة المسألة الهامة المتعلقة بانتشار منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف، وتقوم الأمانة حالياً بتعميم جدول أعمال عن هذه الحلقة.

قبل أن أختتم، أود فقط دعوة جميع الوفود لحضور هذه الحلقة الدراسية. وسترون من البرنامج أن لدينا عدداً كبيراً من الخبراء سيحضرون من أجل التحدث عن مجموعة من القضايا التقنية والسياساتية أيضاً.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكركم على المعلومات والعبارات اللطيفة الموجهة إلى الرئيس. هل تود أية وفود أخرى في التحدث؟ شكراً. يود الأمين العام لمؤتمرنا، السيد سرغبي أوردجونيكيدزه، أن يدلي ببيان.

السيد أوردجونيكيدزه (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إننا، كما تعلمون، ما برحنا نتباحث بشأن مسألة إمكانية قيام الأمين العام للأمم المتحدة بإلقاء خطاب أمام مؤتمر نزع السلاح. ووفقاً للمعلومات الأولية التي لدي، سيكون الأمين العام هنا في جنيف الأسبوع القادم ليفتح مجلس حقوق الإنسان ومن أجل بعض الأنشطة الأخرى. ويعتزم إلقاء بيانه أمام المؤتمر في حوالي الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء المصادف ٢١ حزيران/يونيه. هذه بالطبع معلومات أولية لكم لتكونوا مستعدين لإمكانية انعقاد اجتماع لمؤتمر نزع السلاح يوم الأربعاء. أمل أن تؤكد هذه المعلومة في وقت لاحق من هذا الأسبوع عندما سأتلقي رسالة رسمية في هذا الشأن من الأمين العام.

إذا ما رغب مؤتمر نزع السلاح في الانعقاد يوم الأربعاء، فبإمكان الأمين العام أن يتواجد هنا، حيث إن لديه برنامجاً كاملاً في اليومين الآخرين، أي الاثنين والثلاثاء، ولن يقضي هنا سوى ثلاثة أيام. فالقرار يعود إذن إلى المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكركم على هذه المعلومة البالغة الأهمية، وأود أن أؤكد مجدداً أنني، بصفتي الرئيس، لدي أيضاً معلومات مماثلة فيما يتعلق بقدوم الأمين العام وإمكانية مشاركته في عمل المؤتمر. بيد أن هذه المعلومات تنتظر تأكيدها رسمياً، وسأمل أن كل شيء سيحدث على نحو ما شرحه السيد سرغي أوردجونيكيدزه. آمل أن الوفود لدى المؤتمر لن يكون لديها اعتراض إذا ما عقدنا جلسة غير مقررة من أجل الاستماع إلى بيان الأمين العام، مبدئياً، في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء ٢١ حزيران/يونيه.

أما فيما يتعلق بأعمالنا الأخرى، فسُتُعدّ الجلسة العامة القادمة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الساعة العاشرة صباحاً. وسيكون من بين المتحدثين ممثلون رفيعو المستوى من بينهم وزراء. أرجو منكم أن تضعوا ذلك في الاعتبار. وفي ١٤ حزيران/يونيه، سنُعقد جلسة مفتوحة غير رسمية لمناقشة ثلاثة مسائل، هي: سبل ضمان سلامة الموجودات في الفضاء الخارجي، والسبيل قُدماً بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في المؤتمر وغيره، وأية مسائل أخرى. وسيكون هذا الاجتماع مفتوحاً فقط للدول الأعضاء والدول المراقبة، ولممثلي معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (اليونيدير). وفي الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، سنُعقد اجتماعنا الذي كان مقرراً أصلاً أن يكون غير رسمي، ولكن بناءً على طلب من سفير اليابان، الذي يود أن يدلي ببيان في جلسة عامة، سنستهل بموافقتكم جلستنا بعقد جلسة عامة رسمية يدلي سفير اليابان فيها ببيانه. وإذا ما رغبت أية وفود أخرى بالإدلاء ببيانات، فسنتيح لها فرصة للقيام بذلك. بعد ذلك سنأخذ استراحة قصيرة ثم نستأنف عملنا في جلسة عامة غير رسمية، ستُكرس لمسألة تدابير الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي. أود أن أشكركم على العمل الجيد، وأرفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠
